مجلـــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ د 113

قرارات الدورة العادية الثالثة عشر بعد المائـة

نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

٢٠٢٢/٥/٢٧

مجلـــــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ ١١٣

قرارات الدورة العادية

الثالثة عشر بعد المائة

نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية

٢٠٢٢/٥/٢٧

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته العادية الثالثة عشر بعد المائة يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/٥/٢٧ بنواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارك في إجتماع الدورة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وممثلي وفود الدول العربية الأعضاء في المجلس وسعادة السفير محمدي أحمد النبي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية للدورة بعددٍ من الكلمات لرؤساء الوفود، حيث أستهل الإجتماع **معالي الأستاذ الدكتور/ جبريل ابراهيم** .. وزير المالية والتخطيط الاقتصادي - جمهورية السودان، وقدم الشكر والعرفان للجمهورية الإسلامية الموريتانية شعباً وحكومة على استضافتها للدورة رقم (١١٣) لأجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمدينة نواكشوط وعلى كرم رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة لهذه الدورة وعلى حسن الإستقبال وكرم الضيافة.

ونوه أن هذا الجمع الكريم بمدينة نواكشوط المضيافة يمنح فُرصَة لإستثمار قيمنا المشتركة لبناء حاضر مشرق، واستشراف آفاق مستقبل واعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يربط العالم العربي ببعضه كما يربطنا بمحيطنا والدولي، وتمنى أن تكلل جهود الدورة بالتوفيق والنجاح، وهو أمر متاح إن شاء الله لمساهمة خبراء وأكاديميين ومهنيين وفاعلين اقتصاديين.

وأشار إلى أنه يجب على الأمين العام وأعضاء المجلس السعي لتوسيع عضويته وتفعيل دوره ليضم أكبر عدد من الدول العربية لعضويته وفق خطة واضحة لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة التي تنعكس على العمل العربي المشترك. وأن المجلس لديه الكثير من الآليات لتعزيز مفهوم التنمية الشاملة بالدول العربية، وتدريب الشباب، وتقديم الاستشارات البحثية في مختلف المجالات (الاقتصادية ،الاجتماعية، البيئة وغيرها) وأن كل ذلك يتطلب منا جميعاً أن نقف بجانب الأمانة العامة للمجلس للإرتقاء بدوره وتوفيق أوضاعه في إطار رؤية شاملة وبرامج تنفيذية واقعية وممكنة التنفيذ وترقى لمستوى التحديات وإستغلال الفرص المتاحة.

ونوه إلى أنه لا يمكننا النمو واستكشاف إمكانياتنا دون شركائنا من المنظمات الدولية والإقليمية، والقدرة على حشد الموارد عن طريق خلق شراكات جديدة والجهات المؤيدة لبناء شراكات استراتيجية والتي أدت إلي التطورات المتسارعة في عولمة الاقتصاد وإلي تدفق الاستثمارات الدولية المباشرة بالتركيز علي المشروعات طويلة الأمد مثل الإقتصاد الأزرق والأقتصاد الأخضر وغير ها من المشروعات، ولابد من وضع قوانين وتشريعات جاذبة للإستثمار، وخلق فرص إستثمارية جديدة فى مختلف المجالات التى تزخر بها البلدان العربية نجد أن هناك العديد من المجالات المتاحة للإستثمار بها، من أهمَّها السياحية والصناعة والتجارة وقطاع الخدمات، ولأهمية استدامة وإنجاز المهام الداعمة للمجلس وأهمية الإلتزام بالمساهمات لتمكين المجلس من مواصلة نشاطاته ومتابعة التوصيات والقرارات التى تصدر من المجلس الوزاري، كما أنتهز هذه الفرصة لأطرح لكم مبادرتنا لإحياء مبادرة الأمن الغذائي التي تقدم بها السودان في العام ٢٠١٣م والتي تباطأت لأسباب عديدة ، وأكد على رغبة السودان الأكيدة في إحياء هذه المبادرة في ظل التطورات المالية وتداعيات الحرب بين روسيا واوكرانيا والتي يتوقع تأثيرها على الأمن الغذائي في العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لذا نطلب موافقتكم الكريمة لإحياء هذه المبادرة ليتم طرحها وفقاً للأليات المتبعة في الجامعة العربية.

وفي ختام كلمته أشار إلى أن الظروف مواتية لإحداث نهضة إقتصادية واجتماعية فى أنحاء العالم كما أن سياق هذه الدورة يندرج ضمن المنظور التشاركي وخلق شراكات مواتية

والنظرة المستقبلية، وأن اجتماع الدورة العادية ١١٣ للمجلس يأتي في ظرف سياسي واقتصادي عالمي بالغ التعقيد بسبب جائحة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا التي تضع تحديات كبيرة امام إقتصادات العالم في مقدمتها الأمن الغذائي العربي لذلك أجدد دعوتي للمجلس لتفعيل أعماله والعمل على التوصيات والقرارات الصادرة من الاجتماعات السنوية والمحاولة لضم الدول إللى عضوية المجلس وتفعيل دور مجلس والمساهمات والإشتراكات، كما وجه الشكر لكافة الأعضاء بهذه الدورة والمنظمين لها وتمنى أن تكلل أعمال الدورة بالتوفيق والسداد، كما قدم الشكر موصول لجمهورية موريتانيا علي حسن الإستضافة وكرم الضيافة والشكر موصول لمعالي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ولجميع العاملين بالمجلس لما بذلوه من جهد والإعداد الجيد والتحضير للاجتماعات.

ثم تحدث **معالي الأستاذ/ أوسمان مامود كان** .. وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية- الجمهورية الإسلامية الموريتانية مقدماً التحية لمعالي السيد الدكتور/ جبريل ابراهيم .. وزير المالية والتخطيط بجمهورية السودان .. رئيس الدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولسعادة السفير / محمدي أحمد النبي .. الأمين العام للمجلس والسادة والسيدات ممثلي الدول الأعضاء بالمجلس .

وأكد معاليه أن الحكومة الموريتانية تعمل على دعم وتعزيز العلاقة بينها وبين المجلس الموقر وأن إنعقاد إجتماعات الدورة العادية (١١٣) للمجلس والفعاليات المصاحبة لها والتى تحتضنها الجمهورية الإسلامية الموريتانية خير دليل على ذلك ، وأنه ينتهز هذه السانحة ليرحب بالجميع في بلدهم الثاني موريتانيا مقدما الشكر والتقدير للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكافة فريقها على جهودهم في الإعداد الجيد لإجتماعات هذه الدورة والتي بدأت أشغالها في موريتانيا منذ يوم ٢٣ مايو وتنتهي اليوم ٢٧ مايو ٢٠٢٢.

كما توجه أيضا بأصدق عبارات الشكر لكافة المشاركين في هذه الإجتماعات من جهات حكومية وقطاع خاص وكذلك اعضاء وفود الإتحادات العربية النوعية المتخصصة ووفود الشركات العربية المشتركة، ونوه إلى أن هذه الدورة والفعاليات المصاحبة لها حظيت بعناية خاصة من فخامة رئيس الجمهورية السيد / محمد ولد الشيخ الغزواني الذي أعطي تعليماته السامية بتوفير كافة الوسائل من أجل إنجاح هذه الدورة.

كما أشار إلي أن موريتانيا تحت القيادة السامية لفخامة الرئيس تعمل على تنفيذ برامج كبرى من أجل إرساء اقتصاد منتج ومتنوع، مع عناية خاصة بتطوير البنى التحتية الداعمة للنمو والمؤسسات المتوسطة والصغيرة القادرة على خلق الفرص اللائقةللمواطن، ويأمل أن تمكن الإصلاحات التى قام بها في السنوات الأخيرة، من وضع أسس صلبة لبناء اقتصاد أكثر صمودا ، وليتم مراجعة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحداث إدارة عامة خاصة بها، والقانون المتعلق بالصفقات العمومية، وإنشاء وكالة وطنية للنهوض بالإستثمارات في موريتانيا وإقامة منطقة حرة بنواذيبو كعينة من المبادرات الحديثة التى قامت بها الحكومة بغية تحقيق الأهداف المنشودة.

وأشار إلى أنه يأمل من ان تمكن الأنشطة المصاحبة لهذه الدورة الأشقاء العرب من اكتشاف واستغلال الفرص الإستثمارية في موريتانيا وتدعوهم إلى الإستثمار في موريتانيا والسماهمة في بناء الاقتصاد الوطني الذي ننشده اقتصادا قويا ومتنوعا وقادرا على الصمود وشموليا ، وأنه على يقين أن الاستثمارات العربية البينية تشكل اداة هامة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والنهوض بالتبادل البيني العربي.

وأشار إلى أن انعقاد هذه الدورة يأتي كتحضير للقمة الاقتصادية العربية في دورتها الخامسة التى ستحتضنها موريتانيا مطلع العام المقبل ان شاء الله، وفي ختام كلمته جدد الترحيب بالسادة الحضور في موريتانيا وتمنى لأعمال الدورة كل التوفيق والنجاح وأعلن افتتاح الإجتماع الوزاري للدورة العادية (١١٣) والفعاليات المصاحبة له.

ثم تحدث **سعادة السفير/ محمدي أحمد الني** .. الأمين العام للمجلس مقدما التحية لمعالي الوزراء والسادة السفراء وأصحاب السعادة والحضور الكرام كل باسمه ووصفه، كما تقدم بالشكر والتقدير ومشاعر الإعتزاز لفخامة الرئيس محمد ولد الشيخ محمد الغزواني رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية والحكومة الموريتانية على دعوتهم الكريمة لاستضافة أعمال مؤتمر التكامل الاقتصادي العربي واجتماعات الدورة العادية لمجلس الوحدة الاقتصادية والاتحادات العربية النوعية المتخصصة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وما حظيت به من كرم الاستقبال والضيافة وحسن الوفادة وكذا ما لمسوه من دقة التحضير والاعداد الذي بلا شك كان له الأثر الملموس فيما ستخرج به هذه الاجتماعات من نتائج إيجابية ومثمرة لمواجهة

المخاطر والتحديات الاقتصادية من جانب والخروج بقرارات وتوصيات عملية تحقق طموحات شعوبنا العربية من جانب أخر.

وأشاد بنهضة البناء والإصلاحات الاقتصادية الواعدة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية بقيادة فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ محمد الغزواني والحراك الدبلوماسي والعزيمة السياسية الجادة التي نشهدها لأجل تحقيق النمو الاقتصادي المنشود ، وثمن كثيرا تقديركم لأهمية ما سنبحثه في هذه الفعاليات وحرصكم علي الوصول الي الهدف العروبي الذي نرجوه من هذا اللقاء ويشاركني في هذا الترحيب السادة الوزراء والسفراء و رؤساء الوفود العربية والسادة رؤساء الاتحادات والشركات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية الذين لا يداني صدق مشاعرهم نحوكم الا عمق اليقين بان يخرج هذا المؤتمر والاجتماعات بحصاد يحقق الآمال للشعوب العربية جميعاً أسمى ايات الشكر والاعتزاز

وأشار إلى تطلعه أن تكون هذه الفعاليات كفاتحة خير في نهج جديد ومنظم في العمل العربي المشترك أملين أن تنصب فيها جهودنا المخلصة على مراجعة القضايا والتحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه دولنا العربية عاقدين العزم بإذن الله على تحقيق ما تصبو اليه من قرارات ومشروعات وبرامج تنموية استراتيجية قابلة للتنفيذ غايتها تشجيع الاستثمار والارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل والنهوض بالأداء الاقتصادي لمنطقتنا العربية كي تلحق بالركب العالمي.

وأشار إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يأمل أن تساهم هذه الفعاليات في تشجيع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتفعيل النشاط بالمشاريع العالقة، والعمل على اكمالها وانجازها لما في ذلك من مصلحة أكيدة لكل الشعوب العربية. فأين نحن اليوم من السوق العربية المشتركة، والإجراءات المساعدة على تصريف الانتاج الزراعي مع احترام الرزنامات الزراعية والمعاملة بالمثل التي تتيح التكامل العربي؟ وأين المشاريع الكبرى مثل مشاريع الربط بين الدول العربية بما فيها الربط الكهربائي؟، وكذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وزيادة معدل الاستثمارات البينية والمباشِرة في الأقطار العربية؟ ألم يحن الوقت لتسهيل التبادل البرّي عبر النقاط الحدودية وفتح المعابر التي تسمح بمرور البضائع بين دولنا؟ وأين نحن من تصحيح مسار اتفاقية التيسير العربية كي تصبح أكثر عدالة وشمولية.

وأشارإلى أن الأمة العربية تمتلك امكانات وموارد مادية وبشرية هائلة تستطيع من خلالها تجاوز الازمات التي تواجهها اذا ما تناغمت امكاناتها وطاقاتها خاصة ان لديها الكثير من أسباب التكامل والتوحد اكثر مما لديها من عوامل الفرقة والتشتت وتستطيع امتنا ان تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأن تواجه جميع التحديات من حولها في ضوء التكتلات الاقتصادية وعصر العولمة اذا ما وحدت طاقاتها ومواقفها في المحافل الدولية خصوصا فيما يتعلق بمشاريع ربط الطرق البرية وسكك الحديد وتفعيل الاتحاد الجمركي بجانب الخطط التي تهدف الى سد الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي العرب.

ونوه إلى أن أمام الأمة العربية الكثير من التحديات، وأول تحدٍ يواجهها اليوم هو أن تحافظ على عمقها العربي، وتجعل من كل الأحداث المؤلمة التي أصابتنا حافزاً للوحدة والحرص على تحقيق أهداف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمضي بمسيرة النهوض نحو مستقبل أفضل لشعوبنا، ولنا مثال في اوروبا التي عرفت كيف تلملم جراح حروبها، ووصلت الى السلام عبر الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

لقد قدمت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عبر تاريخها نموذجاً حياً للتعايش بين مختلف الثقافات والأعراق فشكلت الوجهة المثلى لاحتضان الجميع دون استثناء ولعبت دوراً حاسماً في حل الكثير من القضايا ولم تتوانى عن تقديم كافة أشكال الدعم على المستويين العربي والافريقي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وذلك لما تتمتع به موريتانيا من تاريخ عريق ومركز جغرافي استراتيجي ونظم قانونية اقتصادية حديثة وموارد طبيعية تشجع على الاستثمار بالإضافة الى توفر حزمة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المهمة، واتخاذ خطوات رائدة لمعالجة العقبات التي تعوق القطاع الخاص العربي والمستثمرين الأجانب وتبني سياسات واضحة تضمن الارتقاء بالاقتصاد الوطني الى مستوى التنافسية العالمية، الى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية عربياً ودولياً، والتي ظهرت ثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية عامة على سبيل المثال لا الحصر قطاع الثروة البحرية والحيوانية والمعادن والطاقة والاتصالات والسياحة وغيرها،

وقد قفز ترتيب موريتانيا على مؤشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عشرة مراكز عام ٢٠١٨ بفضل سلسلة من الإصلاحات الشاملة التي تنفذها الحكومة في بيئة الأعمال وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي بعددها الخامس عشر من مطبوعتها الرئيسية عام ٢٠١٩، وفي السنوات الثلاث الأخيرة قبل جائحة كورونا، نفذت الحكومة ١٢ إصلاحا رئيسيا تتعلق بإجراءات تأسيس

الشركات، والحصول على الائتمان، والتجارة عبر الحدود، ودفع الضرائب، وتسجيل الملكية. وأدخلت الحكومة تعديلات جوهرية على الأطر التنظيمية، لاسيما بدمج العديد من إجراءات التسجيل، وزيادة الشفافية في تسجيل الأراضي، واتخاذ سلسلة من الخطوات بميناء نواكشوط لتبسيط الإجراءات.

وأشار إلى أنه يجب أن يصدر عن اجتماعات المجلس وأعماله وثيقة يمكن أن تحمل مسمى (إعلان نواكشوط حول القرارات والتوصيات والرؤى والمقترحات التي نتوافق عليها) لتكون بمثابة وثيقة مرجعية وتنفيذية لمستقبل الاقتصاد العربي وتسهم بشكل ايجابي في أعمال الملتقيات الاقتصادية العربية الحكومية وغير الحكومية.

وفي الختام نتمنى لكم النجاح والتوفيق في أعمال هذه الدورة والمؤتمر المرافق الذي نرجو أن تصبوا قرارتها وتوصياتها الى حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعاً من أجل توفير حياة كريمة ملؤها الرخاء والازدهار للوطن العربي مع تمنياتي لكم طيب الإقامة في رحاب وطنكم الثاني موريتانيا .

ثم تحدث **السيد المستشار/ طارق الشعراوي** .. مستشار وزيرة التعاون الدولي والمشرف على قطاع التعاون العربي والأفريقي – نائب المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس ووجه التحية لسعادة الأستاذ/ اوسمان مامود كان.. وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية وللسيد الدكتور/ جبريل ابراهيم .. وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والممثل الدائم لجمهورية السودان .. رئيس الدورة الحالية ولسعادة السفير/ محمدي أحمد النبي .. الأمين العام للمجلس وأصحاب السعادة روساء الوفود، كما وجه الشكر والتحية للجمهورية الإسلامية الموريتانية حكومة وشعبا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة ودقة التنظيم لإجتماعات هذه الدورة، وأعرب عن سعادته للمشاركة في حضور هذه الإجتماعات التى تعقد في موريتانيا بلد المليون شاعر وبلد المليون فرصة استثمار وبوابة العرب لغرب أفريقيا ودول أمريكا الجنوبية.

وتمنى أن تثمر هذه الإجتماعات عن نتائج أيجابية تخدم مسيرة العمل الاقتصادي العرب المشترك وتبعث برسالة واضحة للمواطن العربي أن أماله وتطلعاته إلى مستقبل أكثر رخاء واستقرارا هي دائما محل الإهتمام والإعتبار من هذا المجلس الموقر الذي أنشئ من أجل تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الأعضاء.

كما نقل تحيات معالي الدكتورة الوزيرة / رانيا المشاط .. وزيرة التعاون الدولي الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وللجمهورية الإسلامية الموريتانية حكومة وشعبا ولمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكافة الدول الأعضاء المشاركة، وتمنياتها لإجتماعات المجلس الموقر بالنجاح والتوفيق وأن تثمر الإجتماعات تطويرا مهما للعلاقات المتعددة الأطراف بين دولنا الشقيقة.

وأشار بالجهد التميز الذي تبذله الأمانة العامة للمجلس الموقربقيادة الأستاذ/ محمدى أحمد النى .. الأمين العام والأمل معلق على أن تثمر تلك الجهود مدعومة من الدول الاعضاء إلى تفعيل كل أنشطة المجلس وأمانته والإرتقاء بمستوى الأداء ليمارس هذا المجلس المهم دوره المأمول في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وطرح الرؤى الجديدة للتكامل باتساقا مع متغيرات النظام الاقتصادي العالمي وإستلهاماً لنماذج النجاح من كافة المؤسسات والتجمعات الدولية، والإقليمية التى ساهمت في نهضة وتنمية دولها الأعضاء.

كما نوه إلى أن جمهورية مصر العربية أبدت استعدادها الكامل لتقديم ونقل خبرات النجاح وتجربة التنمية الرائدة التى أحدثها فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في البلاد خلال السنوات الماضية، وأن وزارة التعاون الدولي أطلقت برنامجا لتبادل خبراتها وقصص نجاحاتها في مجال التعاون مع شركاء التنمية وآليات الدبلوماسية الاقتصادية مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة وتم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم في هذا الشأن

وأشار إلى أن إجتماعات هذه الدورة متزامنة مع مناسبة مرور أكثر من ستين عاماً على إنشا مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشئ كمنظمة إقليمية عربية عام ١٩٦٤ بمقتضى المادة (٣) من أتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وفي خضم ظروف دولية وإقليمية صعبة ودقيقة يمر بها العالم ولها أثارها البالغة على اقتصادات الدول الأعضاء في المجلس.

وأشار إلى حجم الدعم والمساندةالذي التزمت جمهورية مصر العربية بتقديمه لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما أشار إلى الدور المنوط للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس والتى تمثل الذراع الأهلي للعمل العربي الاقتصادي المشترك، وأن تعمل هذه الاتحادات لتحقيق دورها المنوط بها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاع الخاص، وذلك في إطار القوانين واللوائح المنظمة لعملها في دولة المقر، وأن تسعى الإتحادات جاهدة لحوكمة نظمها وممارسة أعمالها بما يتسق مع اتفاقية انشاءها والنظام

الأساسي للإتحادات العاملة في نطاق المجلس المعتمد بالقرار رقم ١٦١٥/ د ٩٩ الصادر عام ٢٠١٤، والهدف من إنشاء الإتحادات هو خلق كيانات إنتاجية قوية بين كل مجموعة من الشركات والمؤسسات المتخصصة في انتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة.

وفي الختام كرر شكره للجمهورية الإسلامية الموريتانية حكومة وشعبا على استضافة الدورة الحالية للمجلس متمنيا للشعب الموريتاني الشقيق المزيد من التقدم والاستقرار.

ثم تحدث **سعادة السفير/ رياض عمر حسن العكبري** .. المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية، مقدما الشكر للأشقاء في الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة على كرم استضافتهم وحسن تنظيمهم للدورة الحالية، دورة الشهيدة شيرين ابو عاقلة، متمنيا لهم اطراد النجاح والتوفيق، والشكر موصول لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكوادره وامينه العام على الجهود المبذولة وحسن التنظيم والترتيب لاجتماعاتنا.

وأشار إلى أن الدول العربية والعالم أجمع يواجه تحديات غير مسبوقة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية والصحية، مما يتحتم على الجميع في سياق العمل العربي المشترك، إبراز أهمية المضي بصورة حثيثة في مسار قيام عملية تكامل اقتصادية بين الدول العربية، تمكنها من مواجهة التحديات والتداعيات المتنوعة إقليميا ودوليا.

وأكد مجددا على ضرورة العمل الجاد نحو منهج جديد اكثر اعتمادا على المشتركات وعلى المعرفة والتقنية الحديثة وبحث سبل جديدة تخدم تعزيز التعاون بين الدول العربية، وفي هذا السياق يؤكد اليمن على اهمية تطوير دور وأداء المجلس و تفعيل آليات عمله ، كما أكد على دعمنا في الجمهورية اليمنية لدور المجلس في دفع التكامل الاقتصادي العربي بشقيه التجاري والاستثماري من خلال تيسير حركة التجارة البينية بين الدول العربية، وحركة الاستثمار ورأس المال والعمالة بين الدول العربية، أملاً في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن العربي.، وعلى ضرورة أن يعمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تطوير طرق عمله بما يمكنه من تحقيق أهدافه بصورة اكثر تطورا وفعالية.

وفي هذا السياق يتوجب تطوير آلية إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية التي تُعرض على اللجان النوعية التابعة للمجلس وتطويرها لخدمة بناء رؤية واستراتيجيات بما يسهم في زيادة فاعلية ونوعية تلك الدراسات والبحوث لتكون بمثابة داعماً حقيقياً لصناع ومتخذي القرار في الدول الأعضاء.

كما أوضح أن للاجتماعات العديد من الموضوعات الهامة التي تهم الاقتصاد العربي وموضوعات التنمية المستدامة، وقد اكد الاجتماع على اهمية تعزيز العمل العربي المشترك في عالم لا يعترف سوى بالتكتلات الاقتصادية ، واهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في اطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها ومنظماتها ولمواجهة التحديات الغير مسبوقة في العلاقات الدولية الراهنة المضطربة.

لقد اكدت هذه الدورة الموقف العربي الثابت المؤازر للقضية الفلسطينية بصفتها القضية المركزية للامة العربية. وادانة جرائم الكيان الصهيوني العنصري المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، والتي كان اخرها اغتيال الشهيدة الفلسطينية شيرين ابو عاقله. ان اليمن يجدد التأكيد على دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني ومناصرة قضيته العادلة وحقوقه المشروعه، حتى يحقق دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

ولفت الإنتباه إلى أن هناك مهمات كبيرة تنتظرنا لمواجهة التحديات الناشئة عن تبعات جائحة فيروس كورونا، وتطورات الحرب في اوكرانيا ، وتحديات الامن الغذائي، والتحولات المناخية، التي لها جميعها انعكاسات وتداعيات خطيرة على العديد من القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والمالية، بل وعلى الامن القومي العربي، وهو ما يستلزم ضرورة دراسة وبحث سبل تعزيز العمل المشترك لمواجهة هذه التطورات وتدارك تأثيراتها السلبية على اقتصادات دولنا العربية والعمل على تفاديها، وأن دقة وخطورة المرحلة الراهنة تستوجب منا جهدا أكبر لتعزيز مسار العمل العربي المشترك، وخصوصا في الجوانب الأساسية المتصلة ببيئة الاستثمار، وإزالة المعوقات التي تواجه الاستثمار ليتمكن من الاضطلاع بدوره التنموي المنشود. حيث إن التحدي الأساسي هو تحسين بيئة الأعمال وتعزيز مرونتها لتواكب الاحتياجات العصرية لاستقطاب الاستثمار، وتعزيز دور الخاص العربي وزيادة خلق الوظائف وفرص العمل الجديدة. وما نحتاجه بالفعل هو تأهيل المنظومة التشريعية العربية لعالم الاقتصاد المعرفي والرقمي الذي يفتح أمامنا الفرص واسعة لتحقيق النمو النوعي المنشود.

كما تمنى أن تأخذ الإصلاحات التي يتم تنفيذها في عدد من الدول العربية بعين الاعتبار أهمية البعد العربي المشترك لكي تؤخذ التنمية في بلداننا كامل مداها ارتكازا على الأسواق العربية المفتوحة على بعضها البعض، بما يمهد لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليشعر بها المواطن العربي وتنعكس على مستوى معيشته وطموحاته في العيش الكريم.

وأشار إلى الجمهورية اليمنية تعاني نتيجة لتعرض الاقتصاد اليمني لسلسلة من المعضلات منذ الانقلاب الحوثي، حيث حرمت ميزانية الدولة من إيرادات تقدر بالمليارات، فضلا عن تدمير البنية التحتية، وتزايد مؤشرات الفقر، وضياع احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي. حيث تشير التقديرات إلى أن الحرب التي تشنها مليشيات الحوثي على الدولة والشعب ألحقت خسائر فادحة في الاقتصاد اليمني. وترتب على ذلك آثار غاية في الخطورة تتمثل في ضيق العيش، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتدهور الخدمات الأساسية، وأوقفت المشروعات التنموية، وهي تحديات ولدت اعباء ثقيلة على الاقتصاد اليمني.

وفي ختام كلمته حث على ضرورة التمسك بتطوير العمل العربي المشترك وضرورة تطوير الآليات الاقتصادية لتحقيق شراكات اقتصادية على كافة المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف، كما تمنى للاشقاء في موريتانيا الشقيقة المزيد من النجاحات في مسيرة التنمية تحت قيادة فخامة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني. موضحا أن الفترة القادمة سوف تشهد تعاونا اكبر في مجال الاستثمارات والتنمية في هذا البلد التي يحتوي على فرص استثمارية واعدة.

ثم تحدث **السيد المستشار/ مهند يحيى رجب غش** .. المستشار الاقتصادي بسفارة المملكة الأردنية الهاشمية بالقاهرة – المندوب الدائم لدى المجلس مقدما التحية لرئيس الدورة الحالية (١١٣) للإجتماع الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ولأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود ، معبراً عن سعادته البالغة لتواجده مع هذه النخبة المتميزة لعقد الإجتماع الوزاري للمجلس في دورته (١١٣) وأنه حظى بشرف التحدث بأسم المملكة الأردنية الهاشمية التى انتهجت دوما سياسة دعم العمل العربي المشترك والأخذ على عاتقها دعم الجهود العربية لبقاء أمتنا العربية متماسكة وقوية في وجه التحديات الكبيرة التى تواجهها وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما في ظل المتغيرات الدولية الجديدة التى عكست آثارها وتداعياتها على كافة شعوب المنطقة.

ونقل تحيات معالي السيد / يوسف الشمالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وتمنياته للجميع بالتوفيق وأن تكلل فعاليات هذا الإجتماع بالنجاح، كما أعرب عن أعتزاز الأردن قيادة وحكومة وشعبا بالجهود المبذولة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والإستثماري بين الدول العربية، كما تقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لكل تلك الجهود المبذولة من قبل الجمهورية الإسلامية الموريتانية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني حفظه الله على الرعاية السمحة والضيافة الكريمة والوفادة العربية الأصلية ولتفضلها بتوجيه الدعوة لإتخاذ كافة الإجراءات لإنجاح عقد فعاليات هذه لدورة المتميزة على أرضها المباركة.

وقدم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس ممثلة بسيادة الأمين العام والكادر المتميز للأمانة العامة للمجلس على الجهود المتواصلة التى تبذل في سبيل دعم العمل العربي المشترك والإعداد والتحضير المتميز لهذه الإجتماعات لغايات الخروج بقرارات وتوصيات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة المنشودة والتكامل الاقتصادي الذي تطمح به الدول الأعضاء وبما يخدم المصالح المشتركة ويعطى دوافع قوية للروابط التى تعود لعقود طويلة مضت.

وأشار إلى أن الأردن كباقي الدول العربية المهتمة تؤمن بأن تحقيق الإندماج والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال العمل بآليات جديدة وفكر ونهج جديد للتعاون العربي لدفع عجلة التنمية المشتركة في إطار من الاخوة والتضامن سيمكن البلدان العربية من تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق نموا أسرع وسيؤدي كذلك إلى رفاى الشعوب العربية.

وأشار إلى أن تنفيذ أجندة الاجتماع الوزاري للمجلس في هذه الدورة (١١٣) من شأنه أن يدعم الأطر المؤسسية الهادفة الى بناء شراكات بين الدول العربية وهذا بطبيعة الحال يتطلب الإسراع في التوسع في المشاريع والإستثمارات التكاملية العربية المشتركة وخاصة من خلال انشاء شركات عربية جديدة وفتح المقرات والمكاتب الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي والأمن المالي ودعم التشغيل بين الدول العربية ، وبذل المزيد من الجهود المتتابعة نحو تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والإسراع بخطوات التنمية المستدامة خدمة لمصالح الشعوب العربية ولتحقيق منظومة العمل العربي المشترك.

وطالب الدول العربية الإلتفاف المشترك حول قضايا الأمة العربية والدولية ذات الإهتمام المشترك بما ينسجم مع الرؤى المشتركة للوحدة والعروبة لاسيما القضية الفلسطينية وضررة تحقيق السلام العادل والشامل والإستمرار في رفض التدخل في الشؤون العربية والتعاون والتنسيق بشكل ايجابي في سبيل إرساء دعائم الأمن والإستقرار في المنطقة.

وفي ختام كلمته أكد على إيمانه المطلق بالهدف الأسمى المتمثل في تحقيق قدر كبير من التكامل الاقتصادي العربي مقدرا للجميع جهودهم الداعمة للعمل العربي المشترك والسعي للإرتفاء به نحو مراتب التقدم والإزدهار ، مثمناً عاليا كافة الجهود التى تبذلها الدول الأعضاء في هذا المجلس ومكرراً شكره وتقديره للجمهورية الإسلامية الموريتانية لما أحاطت به من كرم الضيافة وحفاوة الإستقبال ولسعادة الأمين العام وموظفي الأمانة العام ، كما تقدم بجزيل الشكر وعظيم الغمتنا إلى بلد المقر جمهورية مصر العربية وعلى رأسها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي حفظه الله على الدعم الكبير والمتواصل لدور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دفع التكامل الاقتصادي بشقيع التجاري والإستثماري من خلال تيسير حرمة التجارة البينية بين الدول العربية، راجيا أن تكلل فعاليات هذا الإجتماع بالتوفيق والنجاح متطلعا أن يحقق النتائج المرجو منه، متمنيا للجميع دوام الصحة والعافية وللجمهورية الأسلامية الموريتانية مزيدا من التقدم والأزدهار.

ثم تحدث **سعادة السفير/ مهند العكلوك**.. السفير المناوب لمندوبية دولة فلسطين بالقاهرة، وقد سعادته الشكر والتقدير للجمهورية الإسلامية الموريتانية على كرم الضيافة وحسن الوفادة ، كما تقدم بالشكر الجزيل لسعادة الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ووفد الأمانة العامة على الإعداد الجيد للدورة (١١٣) والفعاليات المصاحبة لها، كما قدم الشكر إلى معالي الوزراء ممثلي الدول الأعضاء للمجلس على تبنيهم تسمة الدورة (١١٣) باسم الشهيدة شيرين ابو عاقلة، معرباً عن الإدانة الشديدة للجريمة البشعة التى أرتكبتها قوات الإحتلال الإسرائيلية بإغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، وثم الإعتداء الهمجي على جنازتها، هذه الجريمة التى تشكل انتهاكاً فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، وتقديم الدعم للإجراءات التى تقوم بها دولة فلسطين لإحالة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية وآليات العدالة الدولية ومطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن بمحاسبة المسؤولين الإسرئيلين على هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب العادل .

كما أكد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) ونقل سفارتها إليها، وإعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الإستقرار.

ثم تحدثت **السيدة الأستاذة/ فوزية موسى محمد** .. الملحق التجاري بسفارة جمهورية الصومال الفيدرالية بالقاهرة، ووجهت التحية لسعادة الأستاذ/ اوسمان مامود كان.. وزير الشؤون الاقتصادية ترقية القطاعات الانتاجية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، وللسيد الدكتور/ جبريل ابراهيم .. وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والممثل الدائم لجمهورية السودان .. رئيس الدورة الحالية ولسعادة السفير/ محمدي أحمد الني .. الأمين العام للمجلس وأصحاب السعادة روساء الوفود، مؤكدة على تقديم شكرها وتقديرها للجهود المتميزة المبذولة للإعداد والتحضير للدورة (١١٣) والفعاليات المصاحبة لها خلال الفترة ٢٣ – ٢٠٢٢/٥/٢٧ في مدينو نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

كما قدمت الشكر والتقدير على كرم الضيافة وحسن الوفادة التى حظيت بها الوفود المشاركة بالدورة (١١٣) ، ونوهت إلى أن اجتماع اليوم شمل تطوير اعمل اللجان الفنية واعمال التنمية المستدامة والبوابة الإلكترونية للتجارة وغيرها وسوف تساهم في اعداد جيل عربي يتحمل المسؤولية في مستقبل القريب ، ونوهت إلى أن الصومال قد تجاوز مشكلات كبيرة (البرلمان والرئيس) وقد قامت بإجراء أول انتخابات برلمانية وتم انتخاب رئيس جديد فخامة الرئيس / حسن شيخ محمود وتمنت ان يأخذ التشكيل الحكومي الجديد دوره العربي في مجالات التنمية .

ثم تحدث **السيد الدكتور/ أحمد الشريف محمد**.. مدير عام التمويل الخارجي – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقد الشكر للحكومة الموريتانية على كرم الضيافة وحسن الإستقبال وكذلك الشكر موصول للأمانة العامة للمجلس للتحضير الجيد لأعمال هذه الدورة ، وأشار إلى أن جمهورية السودان تؤكد على ضرورة تحقيق الوحدة الاقتصادية والتضامن العربي وصولا لإقامة سوق عربية مشتركة تلبي إحتياجات أمتنا العربية، مع الوضع في الإعتبار المستجدات والظروف العالميةالمحيطة بأمتنا العربية من أزمات متلاحقة متمثلة في جائحة كورونا والتغيرات المناخية وأزمة الغذاء وضرورة البحث عن توافق عربي لإحياء مبادرة الأامن الغذائي لسد الفجوة الغذائية.

وفي هذا السياق تأتي مبادرة السودان للأمن الغذائي في إطار متجدد ومتكامل وهذه المبادرة ليست بالجديدة ولكن استوجب إعادة عرضها على المجلس الموقر في ظل واقع متغير لوجود تعثر في توفير الغذاء.

كما اشار إلى أهمية الدور الهام للشركات العربية والإتحادات العربية المتخصصة لما يمكن أن تلعبه في سبيل تحقيق النماء والإزدهار كل حسب تخصصه ، كذلك أكد على أهمية التجارة البينية والإستثمار وضرورة توافق التشريعات والقوانين مع الظروف والمستجدات ودعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص للقيام بدور حيوي لدعم الاقتصاد الوطني والإستفادة من محافظ التمويل الدولية والإقليمية لدعم برامج ومشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وفي ختام كلمته تمنى أن تخرج هذه الإجتماعات بقرارات وتوصيات هادفة وجادة وممكنة التنفيذ ووضع رؤية مستقبلية وخطة واضحة المعالم.

وفي الجلسة المغلقة أقر المجلس على المستوى الوزاري جدول أعمال الدورة (١١٣) على النحو التالي:

البند الأول - الدراسات والسياسات العامة:

أولا /أ. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أولا /ب. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة "الآثار الإقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

ثانيا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والدراسات التى تعرض على إجتماعاتها" تنفيذاً لقرار المجلس رقم ١٨٧٢/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩، والتى عقدت بالقاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧.

ثالثا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذاً لقرار المجلس رقم ١٧٢٩/د ١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥، ورقم ١٨٧٣/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.

دراسة عن " الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية" في دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

رابعا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذاً لقرارات المجلس رقم ١٧٨٨/د١٠٧ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣، ورقم ١٨٠٥/د١٠٨ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠، و رقم ١٨٢٢/د١٠٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢، ورقم ١٨٧٥/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.

خامسا. مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن إعداد دراسة حول "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

سادسا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٧٤/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ بشأن إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض للمساعدة في تنفيذ أهداف إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

البند الثاني :

أولا - التنسيق والتخطيط :

١- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٥) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، نواكشوط : ٢٠٢٢/٥/٢٣ .

٢- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن إعادة عرض طلب اتحاد خبراء الضرائب العرب للإنضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

٣- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثالث للشركات العربية المشتركة، نواكشوط : ٢٠٢٢/٥/٢٥ .

٤- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع قانون الشركات العربية المشتركة، والذي عقد بالقاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٦،

٥- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٨١/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ الخاص بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

ثانيا - السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، نواكشوط : ٢٠٢٢/٥/٢٣.

ثالثا :

١- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية رقم ٢٠٢٢/١٠٠/٥٩٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ بشأن إدراج مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع .. الأمين العام السابق للمجلس ضمن جدول أعمال الدورة.

البند الثالث: تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة).

البند الرابع: ما يستجد من أعمال.

١- مذكرة جمهورية مصر العربية فيما يتعلق باللجنة الخاصة بتوفيق أوضاع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

٢- ملاحظات جمهورية مصر العربية على الموازنة العامة للمجلس.

٣- مذكرة الجمهورية اليمنية بشأن إقتراح اطلاق اسم الشهيدة / شيرين أبو عاقلة على الدورة (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٤- مذكرة جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي الراهن – رؤية السودان المتجددة والمتكاملة.

٥- مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن إنشاء مكتب إقليمي للإتحاد العربي للصناعات الجلدية.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات التي تمت، توصلت اللجنة إلى القرارات التالية:

قرار رقم ١٨٩٠/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

السياسات العامة:

تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم للدورة العادية (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حول (التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية)، وتثمين هذا التقرير والتأكيد على أهميته.

٢- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعداد التقرير، والتأكيد على التوصيات الواردة فيه.

٣- تعميم التقريرعلى الدول العربية الأعضاء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والجهات البحثية للإستفادة مما ورد فيه من معلومات.

قرار رقم ١٨٩١ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- دراسة "الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية" وتداعياتها المتدة.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة "الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس على إعدادها دراسة "الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

٣- ويدعو المجلس كافة الدول الأعضاء إلى ترقية تعاونها الجماعي حفاظاً على الأمن الغذائي العربي وما يواجهه من تحديات في ظل التغيرات المناخية وتداعيات جائحة كورونا والأزمة الأوكرانية، ويدعم المجلس كافة الجهود والمبادرات المطروحة أمام منظومة العمل العربي في رسم وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي العربي وإستراتيجية التنمية الزراعية العربية والبرنامج العربي للأمن الغذائي المستدام.

قرار رقم ١٨٩٢ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

السياسات العامة:

- **تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والدراسات التى تعرض على إجتماعاتها تنفيذا لقرار المجلس رقم ١٨٧٢/ د ١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات اللجنة المشكلة من ممثلي الدول الأعضاء بالمجلس والأمانة العامة بشأن تطوير منهجية عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس والدراسات التى تعرض على إجتماعاتها تنفيذاً لقرار المجلس رقم ١٨٧٢/ د ١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩، والتى عقدت في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية على المقترح المقدم من طرفها بهذا الخصوص.

٢- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس في إعداد التقرير .

٢- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة تطوير منهجة عمل اللجان الفنية العاملة تحت مظلة المجلس المنعقدة في القاهرة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١٧ .

قرار رقم ١٨٩٣/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

السياسات العامة:

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. تنفيذا لقراري المجلس رقم ١٧٢٩/د١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٥، ورقم ١٨٧٣/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.**

دراسة عن "الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية في دول المجلس".

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة عن "الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر إلى الأمانة العامة للمجلس على إعدادها دراسة "الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".

٢- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

قرار رقم ١٨٩٤ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذا لقرارات المجلس رقم ١٧٨٨/ د١٠٧ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٣. ورقم ١٨٠٥/ د١٠٨ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٠. و رقم ١٨٢٢/ د١٠٩ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢. و رقم ١٨٧٥/ د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تثمين جهود الأمانة العامة حول الإجراءات التى أتخذتها لتنفيذ القرار رقم ١٨٧٥/ د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.

٢- الترحيب بالمبادرة المقدمة من قبل (اليونيدو والإسكوا) للتعاون مع الأمانة العامة للمجلس في موضوع إنشاء البوابة والبحث عن مصادر تمويل لها كمنحة لا تسترد ومن أي مؤسسات تمويل أخرى.

قرار رقم ١٨٩٥ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **دراسة حول "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن إعداد دراسة حول "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الترحيب برؤية الأمانة العامة للمجلس بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بإعداد دراسة حول "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية".

قرار رقم ١٨٩٦ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

السياسات العامة:

- **بشأن تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٧٤ / د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩ بشأن إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض للمساعدة في تنفيذ أهداف إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن إقامة ندوات ومؤتمرات ومعارض للمساعدة في تنفيذ أهداف إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- الموافقة على تفويض الأمين العام للمجلس بإبرام عقد أو إتفاقية على إقامة الندوات والمؤتمرات والمعارض ضمن أهداف وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ولتحقيق موارد مالية للمجلس مع الجهات التى يراها مناسبة بما في ذلك القطاع الخاص، مع مراعاة ما يتطلبه ذلك من إجراءات.

٢- تقديم تقرير شامل (فنى ومالي) للدول العربية الأعضاء عن أي مؤتمر أو معرض يقام خلال الدورة الوزارية التالية.

قرار رقم ١٨٩٧ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٥) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ٢٠٢٢/٥/٢٣.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٥) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية : ٢٠٢٢/٥/٢٣.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم للإجتماع الدوري (٥٥) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

٢- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

٢- الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (٥٥) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس الذي عقد في نواكشوط بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٣ (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٨٩٨ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **إعادة عرض طلب إتحاد خبراء الضرائب العرب الإنضمام إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الموافقة على إنضمام إتحاد خبراء الضرائب العرب إلى الإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس شريطة أن لا يتضمن نظامه الأساسي السماح بعضوية الأشخاص الطبيعيين والاقتصار على الاشخاص الإعتبارية بعد سداد رسوم الإنضمام والإشتراك السنوي وفقاً لقرار المجلس رقم ١٦٦٠/د١٠١ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠.

قرار رقم ١٨٩٩ /د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة المملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع /٢/ ١٣٣٥ تاريخ ٢٠٢٢/٥/١٨ بشأن إنشاء مكتب إقليمي للإتحاد العربي للصناعات الجلدية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الموافقة على فتح مكتب إقليمي للإتحاد العربي للصناعات الجلدية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية بعد سداد رسوم الإنضمام والإشتراك السنوي وفقاً لقرار المجلس رقم ١٦٦٠/د١٠١ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠.

قرار رقم ١٩٠٠ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن :

- اللجنة الخاصة بتوفيق أوضاع الإتحادات العربية النوعية المتخصصة.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الإسراع بموافاة المجلس الوزاري بتوصيات اللجنة التى شكلها المجلس من الفنيين والقانونيين لتقييم عمل الإتحادات العربية النوعية المتخصصة، وفقا لقاعدة بيانات الإتحادات العربية النوعية المتخصصة كافة .

قرار رقم ١٩٠١ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثالث للشركات العربية المشتركة، انواذيبو – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ٢٠٢٢/٥/٢٣.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم للإجتماع الدوري الثالث للشركات العربية المشتركة.

٢- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

٣- الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري الثالث للشركات العربية المشتركة، انواذيبو – الجمهورية الإسلامية الموريتانية : ٢٠٢٢/٥/٢٥. (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٠٢ / د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع نموذج استرشادي لعمل الشركات العربية المشتركة ، القاهرة، ٢٠٢٢/٥/١٦ .**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

٢- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع نموذج استرشادي لعمل الشركات العربية المشتركة، القاهرة: ٢٠٢٢/٥/١٦ (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٠٣/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تنفيذ قرار المجلس رقم ١٨٨١/ د ١١٢ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٩ الخاص بمشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١ـ الموافقة من حيث المبدأ على مشروع إتفاقية المحكمة العربية للتحكيم.

٢ـ تشكيل لجنة قانونية من مندوبي الدول الأعضاء بالمجلس للتوافق على صيغة نهائية لمشروع الإتفاقية في ضوء المقترحات الواردة من الدول الأعضاء، وذلك لإقرارها بصورة نهائية في الدورة العادية القادمة (١١٤).

قرار رقم ١٩٠٤/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

السياسات العامة – دعم صمود الشعب الفلسطيني:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على قرارات المجلس المتعلقة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، وآخرها القرار رقم ١٨٨٢/د١١٢ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

٢- التأكيد على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

٣- التأكيد على عروبة القدس، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها السكانية، وتشويه هويتها الثقافية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، والمساس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وخاصة الحرم الشريف / المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

٤- إدانة الإنتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحق المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك الإقتحامات المتكررة للمسجد من قبل جنود الإحتلال، وكذلك القرارات

والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف التهجير القسري لأهالي مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم عائلات حي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، وإدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإستهداف المتعمد للأطفال والمدنيين الابرياء والمباني السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذا العدوان، والعمل على عدم تكراره مستقبلاً .

٥- الإدانة الشديدة للجريمة البشعة التى أرتكبتها قوات الإحتلال الإسرائيلية بإغتيال الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، وثم الإعتداء الهمجي على جنازتها، هذه الجريمة التى تشكل انتهاكاً فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحرية الصحافة. وتقديم الدعم للإجراءات التى تقوم بها دولة فلسطين لإحالة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية وآليات العدالة الدولية ومطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن بمحاسبة المسؤولين الإسرئيلين على هذه الجرائم وعدم إفلاتهم من العقاب العادل .

٦- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) ونقل سفارتها إليها، وإعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الإستقرار.

٧- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلنه وزير خارجيتها يوم ١٨ نوفمبر تشرين ثان ٢٠١٩ بإعتبار الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا يخالف القانون الدولي، وإعتبار هذا القرار باطلاً ولاغياً وليس له اثر قانوني، وأنه مخالفة صريحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦، والرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، وإتفاقية جنيف الرابعة لعام١٩٤٩، وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية

الدولية لعام ١٩٩٨، وغيرها من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وإعتبار القرار الأمريكي محاولة مبيته لشرعنة ودعم الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي وهوما من شأنه أن يقوض فعليا مبادرة السلام العربية بكافة عناصرها.

٨- إدانة سياسة الإستيطان الإسرائيلية التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ بشأن عدم قانونية وشرعية الإستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وإدانة بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين المحتلة، وحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية على متابعة تحديث قاعدة البيانات الصادرة عن المجلس للشركات التى تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومتابعة تحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به.

٩- إدانة سياسات وخطط إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى السيطرة على موارد وثروات الشعب الفلسطيني الطبيعية، من خلال تقويض الاقتصاد الفلسطيني. ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

١٠- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات غير المشروطة لدولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

١١- دعوة الدول العربية الاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

١٢- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٩)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار ٢٠١٠)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة (مارس/ آذار ٢٠٠٩)، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها في أسرع وقت.

١٣- التأكيد على المسؤولية العربية الجماعية تجاه مدينة القدس المحتلة ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والصناديق والإتحادات العربية إلى توفير التمويل والدعم اللازمين لتمويل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس ٢٠١٨ – ٢٠٢٢، وذلك بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحمايتها وتعزيز صموداً في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتفريغها من اهلها المقدسيين.

١٤- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

١٥- الترحيب بتبني الإجتماع الدوري (٥١) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة لموضوع دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق أسم القدس عاصمة دولة فلسطين على الإجتماع الدوري القادم للإتحادات والطلب من دولة فلسطين والأمانة العامة للمجلس بالعمل على التحضير الجيد لتحقيق الأهداف المتوخاه من هذا الموضوع في الإجتماع الدوري القادم للإتحادات.

١٦- تثمين دور مؤسسات التمويل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في جهودهم المبذولة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته المؤسسية، ودعوتها إلى مضاعفة هذه الجهود بما يتوافق وأولويات الخطط التنموية الفلسطينية.

١٧- تقدير الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل إعداد تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، والدعوة إلى توفير الموارد اللازمة للتعجيل بإتمام التقرير وفقا لقرار القمة العربية د (٢٨) المنعقدة بعمان.

قرار رقم ١٩٠٥ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ٢٣/٥/٢٠٢٢.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- تقديم الشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم الإجتماع إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية : ٢٠٢٢/٥/٢٣.

٣- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية الذي عقد في نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية: ٢٠٢٢/٥/٢٣، (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم ١٩٠٦ / د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

الشؤون الإدارية والمالية:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن المذكرة الواردة من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية رقم ٢٠٢٢/١٠٠/٥٩٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ بشأن إدراج مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع .. الأمين العام السابق للمجلس ضمن جدول أعمال الدورة.

وعلى مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن التمويل.

وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن ملاحظات جمهورية مصر العربية على الموازنة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- المذكرة الواردة من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية رقم ٢٠٢٢/١٠٠/٥٩٩ بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠ بشأن إدراج مستحقات السفير / محمد محمد الربيع .. الأمين العام السابق للمجلس ضمن جدول أعمال الدورة.

أ - التأكيد على الفقرة (٢) من قرار المجلس الصادر عن الدورة الإستثنائية الثانية عشر بتاريخ ٢٠٢١/٤/١٠، والتي تنص على :

"يتم صرف مستحقات سعادة السفير/ محمد محمد الربيع على غرار ما تم التعامل به مع الأمناء العامين السابقين. "

ب - التأكيد على القرار الصادر في الدورة ١١٢ بخصوص الموافقة على الدراسة المتعلقة بالمستحقات المالية للموظفين السابقين والحاليين وآلية السداد وفقا لمبادئ عدالة المساواة.

ج ـ تشكيل لجنة من المختصين في الدول الأعضاء بالمجلس لتدقيق مستحقات السفير / محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين .

٤ـ **مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن ملاحظاتها على الموازنة العامة للمجلس.**

الإحاطة علماً بملاحظات جمهورية مصر العربية وتثمن رودود الأمانة العامة للمجلس حيال هذه الملاحظات.

٣ـ **حث الدول الأعضاء بضرورة الإسراع في تسديد مساهمتها ومتأخراتها في موازنات الأمانة العامة للمجلس، وتوفيق الأوضاع المالية للمجلس.**

مشروع قرار رقم ١٩٠٧/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الجمهورية اليمنية بشأن إقتراح اطلاق اسم الشهيدة / شيرين أبو عاقلة على الدورة (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الموافقة على مقترح الجمهورية اليمنية بشأن اطلاق اسم الشهيدة / شيرين أبو عاقلة على الدورة (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

قرار رقم ١٩٠٨ / د ١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

- **تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة ولجنة تطوير السوق العربية المشتركة)، نواكشوط – الجمهورية الإسلامية الموريتانية : ٢٠٢٢/٥/٢٦.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات المجلس ولجانه وأنشطة والمقدم للدورة الثالثة عشر بعد المائة.

وعلى تقرير لجنة تطوير السوق العربية المشتركة والتى عقدت بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

أولاً ـ السياسات العامة:

- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية الثالثة عشر بعد المائة عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه في الدورة العادية (١١٢) وتثمين هذه الجهود.

ثانياً ـ السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- الإحاطة علماً بدراسة "دور تسهيلات التجارة والنقل في تنمية التجارة البينية بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية".
- توجيه الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعدادها.
- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء بالمجلس للإستفادة مما ورد فيها.
- تمت إحاطة المجلس علماً برغبة جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي الراهن – رؤية السودان المتجددة والمتكاملة.

ثالثاً:

توجيه الشكر إلى سعادة السفير/ محمدي أحمد الني .. الأمين العام للمجلس وأعضاء الأمانة العامة للمجلس للجهود الكبيرة المبذولة وبخاصة في مجال الإعداد والتحضير لإجتماعات اللجان الفنية والمشاركة في الإجتماعات والمؤتمرات والندوات التي دعت لها أو دعيت إليها الأمانة العامة للمجلس.

قرار رقم ١٩٠٩/د١١٣ بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٢٢.

إن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وفي ختام أعمال دورته العادية الثالثة عشر بعد المائة التي عقدت في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

رفع برقية شكر وتقدير إلى فخامة الرئيس/ محمد ولد الشيخ الغزواني .. رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية التالي نصها:

فخامة الرئيس/ محمد ولد الشيخ الغزواني

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية .. حفظه الله ورعاه

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس والسفراء والمندوبون الدائمون للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة العادية الثالثة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو "آيار" ٢٠٢٢ في نواكشوط، يسرهم التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك ، وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والشعب الموريتاني العظيم مزيداً من الرفعة والتقدم والإزدهار.

قرار رقم ١٩١٠/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

توجيه الشكر والتقدير للجمهورية الإسلامية الموريتانية عل الإستضافة الكريمة لأعمال الدورة الوزارية (١١٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

١- توجيه الشكر للجمهورية الإسلامية الموريتانية على حسن الإستقبال وكرم الوفادة وعلى التنظيم المحكم لهذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها.

٢- تثمين كل العروض التى قدمت خلال هذه الدورة والأنشطة المصاحبة لها والدعوة إلى تعميمها على الدول الأعضاء.

٣- التذكير بأهمية الفرص الإستثمارية الكثيرة والمتاحة التى تتوفر عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

قرار رقم ١٩١١/د١١٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٧.

الدورة العادية الرابعة عشر بعد المائة:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦.

قـــرر

- الترحيب بالدعوة الكريمة من جمهورية السودان بإستضافتها لإجتماعات المجلس في دورته العادية القادمة (١١٤) في شهر دسمبر (كانون أول) عام ٢٠٢٢ بمدينة الخرطوم - جمهورية السودان.

السفير

محمدي أحمد النـي

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس

معالي الدكتور/ جبريل ابراهيم

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية السودان

فخامة الرئيس/ محمد ولد الشيخ الغزواني

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية .. حفظه الله ورعاه

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس والسفراء والمندوبون الدائمون للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية المشتركة العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة العادية الثالثة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ ٢٧ مايو "آيار" ٢٠٢٢ في نواكشوط، يسرهم التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك ، وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية والشعب الموريتاني العظيم مزيداً من الرفعة والتقدم والإزدهار.

السفير

محمدي أحمد النبي

الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس

الأستاذ الدكتور/ جبريل ابراهيم

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية السودان

١٤ شارع هارون – ميدان المساحة الدقي – القاهرة ص.ب: ١ محمد فريد – القاهرة ج.م.ع
هاتف: ٣٧٦٠٢٤٣٢ (٠٠٢٠٢) – ٣٧٦٠٢٤٥٩ (٠٠٢٠٢) فاكس: ٣٧٦٠٢٦٩٨
(٠٠٢٠٢)